

دراسة

حقوق سكان مجتمعات الأسكا وقدرتهم على التكيف

روين بروين

يغمر جميع القبائل في غضون الخمسة عشر عاماً القادمة، فما من مستقبل مستدام لهذه القبائل في مواطنها الحالية- وما من أرض مرتفعة يمكنهم الانتقال إليها. وبالتالي فإن البديل الوحيد المتوفر هو الانتقال والهجرة، لكن برغم الإجماع على ضرورة إعادة توطين هذه القبائل، لم يتم تخصيص أموال حكومية تستهدف تحديداً البدء في هذه العملية.

تشارك كل المجتمعات في عملية خاصة مع الوكالات الحكومية على مستوى الولاية وعلى المستوى الفيدرالي والتي تسعى لتوفير الحماية للقبائل في مكابدهم للحاجة لتنفيذ عملية إعادة التوطين. وقد استجابت الوكالات الحكومية من خلال مناهجها التقليدية للسيطرة على تآكل الأراضي والوقاية من الفيضانات، لكن استراتيجيات التكيف هذه قد برهنت على عدم فاعليتها في حماية القبائل من موئل بيئي يتدهور بسرعة.

من المتوقع أن تشكل الهجرة القسرية الناجمة عن تغير المناخ تحدياً ضخماً لا لقدرة المجتمعات المحلية التي سترغم على الهجرة وحسب بل وعلى قدرات الحكومات المحلية والوطنية التي ستضطر للتعامل مع عواقب مثل هذه الهجرة.

الأخرى أيضاً الخطر المحتم، بينما تبذل الوكالات الحكومية وسعها لتلبية الاحتياجات المستجدة الهائلة لهذه المجتمعات.

يتعين إعادة توطين قبائل شيشماريف وكيفالينا وشاكتوليك ونيوتوك التي تقطن الساحل الشرقي لآلاسكا في أماكن أخرى نتيجة لاختفاء الجليد وارتفاع مستوى البحر مما أدى لزيادة قوة العواصف والتي تحت بدورها الأرض التي يقطنون عليها. ويذكر أن لهذه القرى أساليب حياة معيشية نشطة وتتواجد على ساحل آلاسكا منذ آلاف السنين. لكن تشير الدراسات البيئية إلى أنه يمكن لحدث مناخي كارثي واحداً أن

ولا يمكن الشك في تغير المناخ في ولاية آلاسكا والتي شهدت تزايداً في درجات الحرارة عبر هذه الولاية يتراوح بين ٢ و ٣,٥ درجة مئوية منذ عام ١٩٧٤، بينما تناقصت مساحة البحر المتجمد في القطب الشمالي من حيث حجم وسماكة طبقة الجليد، وتزايدت الحرائق البرية من حيث الحجم والنطاق، وتعرض الطبقة الجليدية للذوبان بشكل مستمر. وتؤدي الظواهر الإيكولوجية إلى خلق أزمة إنسانية للقبائل السكان الأصليين التي تسكن منطقة القطب الشمالي والغابات الشمالية منذ آلاف السنين، مما يستوجب على وجه السرعة إعادة توطين أربعة قبائل من السكان الأصليين في ولاية آلاسكا بينما هناك تواجه عشرات القبائل



- السماح للمجتمعات المتضررة بأن تكون طرفاً أساسياً في عملية إعادة التوطين
- ضمان الآليات المناسبة من الناحيتين الثقافية واللغوية من أجل المشاركة والتشاور
- ضمان بقاء الأسر والقبائل معاً أثناء إعادة التوطين
- الحفاظ على سلامة المؤسسات الاجتماعية-الثقافية
- حماية حقوق الإعاقة والحقوق القبلية العرفية في الموارد
- ضمان الحق في مسكن آمن وصحي، ومياه صالحة للشرب، وتعليم وغير ذلك من ضروريات الحياة
- تنفيذ فرص تنمية مستدامة كجزء من عملية إعادة التوطين (ومن ثم الارتقاء بقدرة المجتمعات على التكيف).

التعريف

من الضروري وضع تعريف دقيق لفئة النزوح هذه بغية ضمان ألا يتم القيام بإعادة التوطين الدائمة لهذه المجتمعات إلا في حال عدم توفر أية حلول ناجحة أخرى. لقد تم صياغة تعبير «الهجرة المناخية» (Climigration) لوصف هذا النوع من النزوح. وتحدث الهجرة المناخية عندما يصبح من الصعب على مجتمع ما الاستمرار في نمط حياتها المعتاد لأسباب تُعزى حصراً لأحداث مرتبطة بالمناخ دون سواها وتصبح إعادة التوطين الدائمة ضرورية لحماية أفراد المجتمع. والعناصر الأساسية في الهجرة المناخية هي استمرار الأحداث المناخية وتأثيرها المتواصل على البنى التحتية العامة وتهديدها لسلامة الأشخاص وبالتالي زيادة الاحتمال في وقوع خسائر في الأرواح.

كما تعد خطوة وضع تعريف لها هاماً لضمان تصميم وتنفيذ أطر العمل المؤسسية للاستجابة الإنسانية ملائمين. إن الوكالات التي كانت بشكل تقليدي توفر «إغاثة الكوارث» والسيطرة على تآكل الأراضي، على سبيل المثال، ستستمر في المشاركة في هذه الأنشطة حتى يتقرر وجوب القيام بإعادة التوطين بغية حماية أرواح وسلامة وسلامة المجتمع. وعندها فقط هذه النقطة، ستتحول المجتمعات، جنباً إلى جنب مع حكومة الولاية والحكومة الفيدرالية، بتكيزها نحو إنشاء عملية إعادة توطين.

إن الإخفاق في التعرف على علامات تغير النظام الإيكولوجي سيعيق وبشكل خطير من قدرة المجتمع على التكيف وقد يفضي إلى انهيار اجتماعي واقتصادي. كما ستواجه الوكالات الحكومية أيضاً صعوبات في جهودها للمساعدة إذا لم تكن قادرة على تحديد علامات التحذير هذه في مرحلة مبكرة للشروع في عملية

في أبريل ٢٠٠٨، أصدرت مجموعة العمل هذه توصياتها، والتي ركزت بشكل كبير على خطط السيطرة على تآكل الأراضي وإخلاء القبائل. كما أوصت مجموعة العمل أيضاً بتخصيص الأموال للقبائل للبدء في عملية تخطيط لإعادة التوطين. واعترافاً منها بالمشاكل الإدارية المعقدة كما وردت في تقرير برنامج المساعدة الفنية للوقاية من تآكل أراضي القرى بالأسكا عام ٢٠٠٦، أوصت مجموعة العمل بأن تتزعم وكالة حكومية واحدة جهود إعادة التوطين وتعمل كوكالة منسقة تتولى المسؤولية عن الحفاظ على الشراكات على المستوى الفيدرالي ومستوى الولايات والقبائل. لكن لا يعطي هذا التقرير تفاصيل حول الهيكل الإداري أو الولاية القضائية التي ستسمح لهذه الوكالات بالعمل معاً.

تعتبر مجتمعات نيوتوك الأكثر تقدماً في جهودها لإعادة التوطين، وذلك بعدما حددت موقعاً لإعادة التوطين واكتسبت الأرض اللازمة لذلك بموجب تشريع من الكونغرس. وتقوم الجهة المسؤولة عن التخطيط على مستوى الولاية والمنوط بها تسهيل عمل مجموعة العمل بالتنسيق بين عمل العشرات من الوكالات المشاركة في إعادة توطين مجتمعات نيوتوك، وليس من اختصاصها مطالبة وكالات أخرى للانضمام لجهودها في إعادة التوطين لكن الوكالات الفيدرالية ووكالات الولاية تعمل مع المجلس العرقي لمجتمعات نيوتوك وتبدي رغبة للمشاركة في عملية إعادة التوطين. من جهة أخرى، لا تملك أي من هذه الوكالات تفويضاً يحظى بالتمويل اللازم لإعادة توطين القبائل المهتدة بتغير المناخ؛ ولا توجد وكالة قيادية تنشئ أو تنسق إستراتيجية إعادة التوطين؛ وأغلب الوكالات ملتزمة بإرشادات قانونية تشكل عراقيل حقيقية أمام عملها. يذكر، على سبيل المثال، أن كل من وزارة النقل في الأسكا المنوط بها مهمة بناء مهبط طائرات ووزارة التعليم في الأسكا المنوط بها مهمة بناء مدارس غير قادرتان على المضي قدماً في هذه المشروعات في مواقع إعادة التوطين لأن اللوائح تقتضي وجود مجتمعات بحد أدنى من السكان في الموقع قبل الشروع في بناء أي بنية تحتية. ويعتبر المجلس العرقي لمجتمعات نيوتوك ممثابة حكومة قبلية محلية صغيرة لا تملك سوى قدرة محدودة فقط على التنسيق بين أعمال إعادة التوطين لعشرات الوكالات الفيدرالية ومن الولاية وإدارة الأموال اللازمة من أجل عملية إعادة التوطين والحصول عليها.

إن الأزمة الإنسانية في أسكا تظهر وبشكل واضح مدى الحاجة لوضع مبادئ وإرشادات واضحة تقوم على مبدأ حقوق الإنسان ويمكنها أن تخدم كنموذج لأقاليم أخرى، وهو ما قد يساعد في ضمان حماية حقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأفراد والقبائل المجبرة على الهجرة أثناء النزوح وكذلك أثناء إعادة الاستقرار. يجب على حكومة الولاية والحكومة الفيدرالية الالتزام بما يلي:

وفي عام ٢٠٠٦، قام برنامج المساعدة الفنية للوقاية من تآكل أراضي القرى في الأسكا- والذي تم إنشاؤه من قبل الكونغرس الأمريكي- بتقييم شتى التكاليف المرتبطة بالسيطرة على تآكل الأراضي مقابل إعادة التوطين، وحدد أيضاً عدداً من القضايا الإدارية الحرجة التي تحتاج للتصدي لها في حال حدوث إعادة توطين، مشيراً إلى أنه لا يوجد في الوقت الحالي:

- وكالة حكومية لها سلطة لإعادة توطين القبائل
- أموال مخصصة تحديداً لإعادة التوطين
- معايير لاختيار الأماكن المناسبة لإعادة التوطين

■ منظمة حكومية تستطيع التصدي لاحتياجات التخطيط الاستراتيجي اللازم لإعادة التوطين وإحصائيات تفكيك المواطن الأصلي للمجتمعات، بما في ذلك تنظيف المخلفات الخطرة والحفاظ على المواقع الثقافية.

في عام ٢٠٠٧، أنشأ حاكم أسكا مجلس أسكا الاستشاري بشأن تغير المناخ لتنفيذ إستراتيجية تغير مناخي لهذه الولاية. وتم تكليف «مجموعة العمل الفوري»- وهي مجموعة استشارية تابعة للمجلس- بتحديد الخطوات الطارئة في المدى القصير التي تحتاج حكومة الولاية لاتخاذها للحيلولة دون فقدان الأرواح والممتلكات بسبب تغير المناخ وسط القبائل التي يتعين إعادة توطينها. وكانت رئاسة مجموعة العمل هذه مناصفة بين ممثلين من حكومة الولاية والحكومة الفيدرالية؛ وكان الهيكل الإداري متعدد المستويات فريداً من نوعه.

لقد لاحظنا نحن وأجدادنا أن مستوى المياه كان يرتفع، ومدة الفصول تقصر، وكثافة الجليد تتضاءل، وفصول الشتاء تصبح أهدأ بينما تقصر فترة فصول الصيف والربيع. لقد أسفر فقدان الأرض بفعل عوامل الحت والتآكل وزيادة المخاطر على الممتلكات والأرواح عن زيادة خطورة وضع سكان شيشماريف وتهديد ثقافتها وشعبها. والحل الوحيد القابل للتنفيذ هو إعادة توطين السكان بعيداً عن الجزيرة في موطن على اليابسة المجاورة يسهل الوصول إليه بحراً، ومناسب لاستمرار أسلوب الحياة المعيشي لهذه المجتمعات، والحفاظ على ثقافة وتماسك هذه المجتمع. إن القلق المستمر والناجم عن التآكل هو بمثابة عبء زائد يتحمله جميع أعضاء المجتمع بينما يمثل خيار عدم اتخاذ أية خطوات بمثابة الموت المحتمل للشيشماريف.

توني إيه ويوانا، أحد سكان شيشماريف

تغير المناخ والنزوح

إعادة توطين المجتمعات المتأثرة. وقد تشمل العلامات أو المؤشرات المبكرة الخاصة بتعرض المجتمعات للخطر ما يلي: الأضرار المتكرر للبنية التحتية للمجتمع؛ والأخطار المحدقة، وعدم قدرة المجتمع على التوسع؛ وعدد حوادث الإخلاء؛ وعدد الأشخاص الذين يتم إخلائهم؛ والمعدلات المتوقعة للتغير البيئي؛ والإخفاق المتكرر لإجراءات التخفيف من الكوارث؛ وإمكانية الوصول إلى نظم النقل والمياه الصالحة للشرب ونظم الاتصال والطاقة والتخلص من النفايات. فكلما إدراك المجتمعات والوكالات الحكومية بضرورة وقوع إعادة التوطين سريعاً، كلما توفرت بسرعة الإمكانية لتحويل الأموال التي توجد

حاجة ماسة لها من جهود الإنقاذ من الكوارث إلى جهود إعادة التوطين.

في عام ٢٠٠٦، قامت وحدات المهندسين العسكرية ببناء حاجز بحري جديد لحماية كيفالينا. وبعد يوم واحد من حفل الافتتاح، تسببت عاصفة في تدمير جزء أساسي من هذا الحاجز، مما ترك المجتمع المحلي معرضاً ومكشوفاً للمخاطر. وفي عام ٢٠٠٧، اضطر السكان لإخلاء المكان عندما هددت عاصفة أرواح أفرادها.

إن استراتيجيات إخلاء القرى بشكل مؤقت، وإعادة بناء البنية التحتية العامة وهيكل مكافحة تآكل الأرض،

نشرة الهجرة القسرية ٣١

وبعدئذ إرجاع السكان لمواطنهم الأصلية لم تعد توفر الحماية الملائمة بينما أصبحت إعادة التوطين الدائمة هي الحل الناجح الوحيد لسكان كيفالينا، وكذلك لبقية مجتمعات السكان الأصليين بالأسكا. يجب الاستفادة من تجارب هذه المجتمعات في توجيه عملية إنشاء كل من المبادئ التي تؤمن لهم حقوق الإنسان والاستجابة المؤسسية التي تضمن لهم سلامتهم.

روين برونين (rbronen@yahoo.com) هو المدير

التنفيذي لمشروع عدالة الهجرة في ألاسكا

(www.akijp.org) وزميل البرنامج التجريبي لتحفيز

البحث التنافسي في مؤسسة العلوم القومية.